مأزق الاتحاد الأوروبي في قضية "إسرائيل" بعد 7 أكتوبر

حاجي محمد بويراز*

* جامعة قهرمان مرعش سوتجو إمام، تركيا

ملخص: تتناول هذه الدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر 2023؛ لتقييم أدائه في مجال السياسة الخارجية. تظهر النتائج عجز الاتحاد عن بلورة سياسة موحّدة ومتسقة، مع انقسامات حادّة بين الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بفلسطين، وفرض العقوبات على «إسرائيل»، والتعاون الدفاعي، وتطبيق القانون الدولي. في المقابل، برز توافق نسبي حول حلّ الدولتين والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين، بينما ظلت العلاقات التجارية مع «إسرائيل» دون تغيير جوهري، مع بقاء الاتحاد أكبر شريك تجاري لها. تكشف الدراسة فجوة واسعة بين خطاب الاتحاد القائم على حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي وبين ممارساته الفعلية، وتوضح أن قضية «إسرائيل» تمثل ساحة اختبار حاسمة لقدرة الاتحاد على إنتاج سياسة خارجية مشتركة وتبرز أزماته الهيكلية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، فلسطين، «إسرائيل»، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

The European Union's Deadlock on the Israel Issue after October 7

HACI MEHMET BOYRAZ*

ORCID NO: 0000-0001-9548-712X hmboyraz@ksu.edu.tr

*Kahramanmaraş Sütçü İmam University, Türkiye

ABSTRACT: *This study analyzes the European Union's policy toward Israel after 7 October 2023 to assess its foreign policy performance. It finds that the EU struggles to develop a unified, coherent approach, with sharp divisions among member states over recognizing Palestine, sanctions on Israel, defense industry cooperation and applying international law. By contrast, there is broader consensus on a two state solution and humanitarian aid for Palestinians. Trade ties with Israel remain largely unchanged, with the EU still its largest trading partner. Overall, the Israel file exposes a deep gap between the EU's normative rhetoric and its practice, highlighting structural weaknesses in its common foreign policy.*

Keywords: *European Union, Palestine, Israel, Common Foreign and Security Policy.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(2/15)
171 - 200

Received Date: 23 / 05 / 2026 • Accepted Date: 28 / 06 / 2026
This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-002-010

CC BY NC

مقدمة

في أعقاب الهجمات التي شنّتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023، أدّى ما فعلته «إسرائيل» في غزة، الذي وصفته بعض المنظمات الدولية بأنه إبادة جماعية، إلى إعادة وضع القضية الإسرائيلية في صدارة قضايا النقاش في السياسة الدولية.[1] وقد أجبرت الأزمة الإنسانية في غزة، وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين، والمناقشات المتعلقة بالقانون الدولي العديد من الدول والمنظمات الدولية على اتخاذ مواقف. وقد شكّلت هذه الأحداث أحد التطورات التي أثّرت بشكل مباشر في قدرات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية. وقد أظهرت الاختلافات في المقاربات التي ظهرت حول قضايا أساسية، مثل الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، ودعوات وقف إطلاق النار، وفرض العقوبات على «إسرائيل»، وتجارة الأسلحة، والمبادرات الدبلوماسية- أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في تطوير سياسة مشتركة ومتسقة تجاه قضية «إسرائيل»؛ لهذا السبب، أصبحت قضية «إسرائيل» مجال دراسة مهمًّا لا من منظور سياسة الشرق الأوسط فقط، بل من منظور قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية وقدرته على وضع سياسة مشتركة أيضًا.

تبنى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء سنوات طويلة سياسة تدعم حلّ الدولتين في قضية «إسرائيل»، وأدّى دورًا مهمًّا في تقديم المساعدات الإنسانية لفلسطين، وشارك بنشاط في المبادرات الدبلوماسية في المنطقة. ومع ذلك، ظلّت قضية «إسرائيل» أحد المجالات التي تشهد أكبر قدر من الخلاف في السياسة الخارجية للاتحاد؛ إذ اختلفت تجارب الدول الأعضاء التاريخية وأولوياتها في السياسة الخارجية وتصوراتها للأمن ومصالحها الوطنية في هذه القضية. وقد أثرت هذه الاختلافات بشكل مباشر في قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة مشتركة. وقد أشار جوزيب بوريل، الممثّل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في تصريح له عام 2021 إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك القدرة على حل هذه القضية، وأن الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد القادر على ممارسة ضغط حقيقي على «إسرائيل».[2] ويُظهر هذا التقييم أن القيود الهيكلية للاتحاد الأوروبي في قضية «إسرائيل» والمناقشات المتعلقة بقدرته على التأثير ليست حالة جديدة ظهرت بعد 7 أكتوبر. لهذا السبب، لا تنظر هذه الدراسة إلى 7

أكتوبر على أنه نقطة انقطاع مطلقة، بل تنظر إليه على أنه نقطة تحول جعلت المشكلات والقيود الهيكلية التي استمرت فترة طويلة أكثر وضوحًا.

شهدت الأدبيات زيادة كبيرة في عدد الدراسات التي تناولت موقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر. وقد تناول جزء من هذه الدراسات النهج التاريخي للاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل»، والتحول في سياسته، وأولوياته المتغيرة في السياسة الخارجية.[3] وركّزت المجموعة الثانية من الدراسات على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه العملية بعد 7 أكتوبر، وأداء سياسته الخارجية، وتأثيره الإقليمي.[4] أما المجموعة الثالثة من الدراسات فقد تناولت الانقسامات المؤسسية داخل الاتحاد الأوروبي، واختلافات الآراء بين الدول الأعضاء، وتأثير هذا الوضع على قدرة الاتحاد على صياغة سياسة مشتركة.[5] ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الأدبيات الحالية إما ركز على النهج العام للاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية وإمّا قيّم التطورات التي حدثت بعد 7 أكتوبر في إطار وصفي. في المقابل، ظلت الدراسات التي تناولت العلاقة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة محدودة. كما أن جزءًا كبيرًا من الدراسات الحالية لم يناقش بشكل كافٍ ما تعنيه التطورات الناشئة من حيث قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية مشتركة.

تتناول هذه الدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الإسرائيلية في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بعد 7 أكتوبر. وتكمن الحجة الأساسية للدراسة في أن قضية «إسرائيل» لا تكتفي بإبراز الخلافات في الآراء داخل الاتحاد الأوروبي فحسب، بل تكشف أيضًا الحدود الهيكلية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ إذ أدت الانقسامات التي ظهرت في المواقف المتعلقة بالاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، والعقوبات المفروضة على «إسرائيل»، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وآليات القانون الدولي، إلى تعقيد عملية تطوير سياسة مشتركة ومتسقة. وقد عمّق هذا الوضع التناقضات التي ظهرت بين خطاب الاتحاد الأوروبي، الذي يركز على القيم المعيارية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي، والسياسات التي يمارسها عندما يتعلق الأمر بفلسطين. في المقابل، لُوحِظ الحفاظ على توافق أوسع في بعض المجالات، مثل منظور الحل القائم على دولتين والمساعدات الإنسانية الموجهة إلى فلسطين. ولهذا السبب، تقيّم هذه الدراسة الاختلافات التي ظهرت في قضية «إسرائيل» لا بوصفها نتيجة

لتفضيلات وطنية بحتة فقط، بل في إطار القيود الهيكلية التي يخلقها الطابع الحكومي الدولي لمجموعة الدول المتعددة الأطراف وآليات اتخاذ القرار فيها أيضًا.

تقدّم هذه الدراسة إسهامًا في الأدبيات من ثلاث زوايا: أولاً، تدرس سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر من خلال تناول مجالات سياسية مختلفة، مثل الاعتراف بفلسطين، والعلاقات التجارية، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، والمساعدات الإنسانية، والنهج المتبعة تجاه آليات القانون الدولي. ثانيًا، تقيّم الدراسة الخلافات التي ظهرت ليس فقط كنتيجة لتفضيلات الدول الأعضاء المختلفة، بل في إطار القيود الهيكلية التي يفرضها الطابع الحكومي الدولي لمجموعة الدول المتعددة الأطراف وآليات اتخاذ القرار فيها. وأخيرًا، تظهر الدراسة أن المشكلة الأساسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في قضية «إسرائيل» هي عدم القدرة على تشكيل موقف سياسي مشترك ومتّسق، لا نقص القدرات المؤسسية.

تتبع الدراسة نمط البحث النوعي، وتستخدم منهجية تحليل الوثائق. وفي إطار البحث، جرى فحص الوثائق الرسمية والتقارير المؤسسية وتصريحات القادة والإحصاءات، بالإضافة إلى وكالات الأنباء الدولية ومصادر وسائل الإعلام. تتناول الدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر في إطار دراسة حالة، وتقيّم التطورات الناشئة في سياق عمل سياسة الجوار والتوسع. ولهذا الغرض، جرى تصنيف البيانات تحت خمسة موضوعات، هي: الاعتراف بفلسطين، والعلاقات التجارية مع «إسرائيل»، والتعاون في صناعة الدفاع، والمساعدات الإنسانية لفلسطين، والمقاربات تجاه آليات القانون الدولي. وقد جرى اختيار هذه الموضوعات؛ لأنها تمثّل المجالات التي ظهرت فيها أكثر الخلافات في الآراء والمناقشات السياسية وضوحًا داخل الاتحاد الأوروبي بعد 7 أكتوبر. ويقوم هذا العمل بتحليل أوجه التشابه والاختلاف التي ظهرت من خلال دراسة مواقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في هذه المجالات بشكل مقارن. وأخيرًا، تتكون الدراسة من قسمين رئيسين: يتناول القسم الأول السمات الأساسية لـلسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) وحدودها الهيكلية، بينما يتناول القسم الثاني سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر من خلال الموضوعات المذكورة.

الهيكل المؤسسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وحدودها

"إن نجاح السياسة الخارجية والسياسة الأمنية لا يعتمد على القدرات المؤسسية فقط، بل على مستوى التوافق السياسي بين الدول الأعضاء أيضًا"

تُنفّذ أنشطة الاتحاد الأوروبي في مجالَي السياسة الخارجية والأمن في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. تهدف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي اكتسبت إطارًا مؤسسيًّا بموجب معاهدة ماستريخت، وأصبحت ذات هيكل متكامل بعد معاهدة لشبونة- إلى ضمان أن يتصرف الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلاً أكثر بروزًا وفعالية واتساقًا في النظام الدولي. ومع ذلك، فإن مجال السياسة الخارجية والأمن أظهر طابعًا مختلفًا عن مجالات السياسة الأخرى في التكامل الأوروبي. ففي حين تتمتع المؤسسات فوق الوطنية بمكانة أقوى في مجالات مثل التجارة والمنافسة والسوق الداخلية، تظل الدول الأعضاء هي الفاعل الحاسم في قضايا السياسة الخارجية والأمن.[6]

وينبع هذا الوضع من الطابع الحكومي الدولي الذي يميز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. فعلى الرغم من نقل الصلاحيات في العديد من المجالات السياسية إلى المؤسسات فوق الوطنية خلال عملية التكامل الأوروبي، إلا أن قضايا السياسة الخارجية والأمن تقع ضمن المجالات التي توليها الدول الأعضاء أهمية قصوى لحماية سيادتها. ونظرًا لأن قضايا السياسة الخارجية والدفاع والأمن تُعَدّ مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالسيادة الوطنية والأمن القومي، فإن الدول الأعضاء تتردد في نقل صلاحيات اتخاذ القرار في هذه المجالات إلى بروكسل. ولهذا السبب، تُعَدّ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أحد المجالات السياسية التي تتسم بأكبر قدر من الطابع الحكومي الدولي في عملية التكامل الأوروبي.[7] وقد اتُّخِذت خطوات مهمّة بعد معاهدة لشبونة، مثل إنشاء خدمة العمل الخارجي الأوروبية، وتعزيز منصب الممثل الأعلى للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية، وزيادة التنسيق المؤسسي. ومع ذلك، لم يتغير المنطق الأساسي لاتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية إلى حدّ كبير. وعلى الرغم من توسّع أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، إلا أنّ القرارات السياسية النهائية بشأن كيفية استخدام هذه الأدوات ظلّت تعتمد إلى حد كبير على إرادة الدول الأعضاء.[8]

تُعَدّ آليات صنع القرار أيضًا أحد العناصر الأساسية التي تؤثر في سير عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. إنّ استناد العديد من القرارات في مجال السياسة الخارجية إلى مبدأ الإجماع يتيح لأي دولة عضو إمكانية عرقلة التوصّل إلى موقف مشترك. هذه الحقيقة تحول دون صياغة سياسات سريعة وفعالة ومتسقة؛ مراعاةً لحساسيات السيادة الوطنية. ويصبح هذا المشكل أكثر وضوحًا بشكل خاص في أوقات الأزمات التي تتباين فيها تصورات الأمن وأولويات السياسة الخارجية والمصالح الوطنية. ولهذا السبب، فإن نجاح السياسة الخارجية والسياسة الأمنية لا يعتمد فقط على القدرات المؤسسية، بل على مستوى التوافق السياسي بين الدول الأعضاء أيضًا.[9]

وقد أدّى تعزيز اتجاهات إعادة التحول نحو العمل بين الحكومات في مجال السياسة الخارجية خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز هذا الاتجاه. إن قيام الدول الأعضاء بإبراز مصالحها الوطنية بشكل أكبر في القضايا الإستراتيجية، يجعل من الصعب على الاتحاد الأوروبي وضع سياسة خارجية مشتركة.[10] وبالفعل، فإن استخدام المجر لتهديد الفيتو من حين لآخر خلال حرب أوكرانيا في حزم الدعم المالي وعمليات فرض العقوبات، يبرز تأثير مبدأ الإجماع على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.[11] ويُظهر هذا الموضوع أن القدرات المؤسسية في مجال السياسة الخارجية ليست كافية بحد ذاتها، وأن صياغة سياسة مشتركة تعتمد إلى حد كبير على التوافق السياسي.

وتُعَدّ قضية «إسرائيل» أحد المجالات التي تظهر فيها هذه الحدود الهيكلية بشكل واضح. ورغم أن الاتحاد الأوروبي تبنى منذ سنوات طويلة خطابًا مشتركًا يدعم حل الدولتين، إلا أن الاعتراف بدولة فلسطين، وفرض العقوبات على «إسرائيل»، وتجارة الأسلحة، والمبادرات الدبلوماسية مثلت قضايا خلافية. وبالمثل، ظهرت مقاربات مختلفة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأحيانًا داخل المؤسسة نفسها. ولذلك، لا يمكن تفسير الانقسامات في قضية «إسرائيل» بمجرد الاختلافات في التفضيلات السياسية المتعلقة بفلسطين أو «إسرائيل». كما يجب تقييم هذه الانقسامات على أنها نتيجة للقيود الهيكلية التي يفرضها الطابع الحكومي الدولي للاتحاد الأوروبي وآليات اتخاذ القرار فيه.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار قضية «إسرائيل» أحد المجالات التي تُختبَر فيها قدرة الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى توافق سياسي أكثر من قدرته المؤسسية. فالمشكلة الأساسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد ليست عدم وجود الآليات المؤسسية أو الأدوات الدبلوماسية اللازمة. بل تكمن المشكلة الحقيقية في صعوبة الدول الأعضاء في التوصل إلى موقف سياسي مشترك بسبب اختلاف تجاربها التاريخية وتصوراتها الأمنية وأولوياتها في السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضية «إسرائيل».

أبعاد سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل»

أعاد المسار الذي بدأ بعد 7 أكتوبر سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» إلى مركز الأجندة الدولية. في أعقاب هجمات حماس، أبدت مؤسّسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في البداية موقفًا مشتركًا، حيث أدانت الهجمات، ودعت إلى الإفراج عن الرهائن، وشددت على حقّ «إسرائيل» في الأمن.[12] لكن مع استمرار الحرب وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، أصبحت المقاربات المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي أكثر

وضوحًا. وعلى وجه الخصوص، أدّت المناقشات حول دعوات وقف إطلاق النار، والاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، وفرض عقوبات على «إسرائيل»، وتجارة الأسلحة، وآليات القانون الدولي- إلى صعوبة التوصل إلى موقف مشترك داخل الاتحاد.

وقد ظهرت هذه الاختلافات في المقام الأول في مواقف الدول الأعضاء. على سبيل المثال، قدّمت ألمانيا دعمًا قويًّا لـ«إسرائيل» بسبب مفهوم المسؤولية التاريخية الناجم عن الهولوكوست.[13] واتخذت دول مثل التشيك والمجر موقفًا قريبًا من «إسرائيل» وفقًا لأولوياتها في مجال الأمن والسياسة الخارجية. في المقابل، تبنّت أيرلندا وإسبانيا نهجًا أكثر انتقادًا لمصلحة فلسطين، تماشيًا مع تقاليد سياستهما الخارجية المناهضة للاستعمار والمتمحورة حول حقوق الإنسان. يشير هذا الوضع إلى أن المشكلة الأساسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية تكمن في صعوبة تشكيل موقف سياسي مشترك أكثر من كونها نقصًا في الأدوات المؤسسية.

وفي السياق نفسه، ظهرت تقييمات مختلفة حتى داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، أصدرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، المنتمية إلى تقاليد الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ في ألمانيا، تصريحات في المراحل الأولى من الحرب أعربت فيها عن دعم قوي لـ«إسرائيل»، وشددت على حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها.[14] في المقابل، ركز جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية في ذلك الوقت، والمنتمي إلى الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، بشكل أكبر على الوضع الإنساني في غزة، ودعوات وقف إطلاق النار، وانتهاكات القانون الدولي، واعتمد خطابًا أكثر انتقادًا تجاه «إسرائيل».[15] يمكن ربط الاختلاف في النهج الذي ظهر بين السياسيين لا بمجالات الاختصاص المؤسسية فقط، بل بالتقاليد السياسية التي ينتميان إليها وثقافة السياسة الخارجية الوطنية أيضًا.[16]

ومع ذلك، فليس من الصحيح تقييم جميع الاختلافات في الآراء التي ظهرت بعد 7 أكتوبر على أنها ظاهرة جديدة. إذ كانت قضايا الاعتراف بفلسطين، والعقوبات المفروضة على «إسرائيل»، وتجارة الأسلحة، وجزء كبير من النقاشات المتعلقة بآليات القانون الدولي، كافة مدرجة على أجندة الاتحاد الأوروبي قبل 7 أكتوبر. أما التطورات

التي شهدتها غزة فقد جعلت الاختلافات القائمة أكثر وضوحًا، وأعادت إلى الواجهة النقاشات المتعلقة بقدرة الاتحاد على صياغة سياسة خارجية مشتركة. وبالفعل، قال بوريل في خطاب ألقاه في مايو 2024: «إن الاتحاد الأوروبي منقسم بشكل خطير بشأن غزة، ولم يتمكن من إظهار التوافق الذي أظهره في مواجهة الحرب بين روسيا وأوكرانيا في هذه القضية».[17] ويشير هذا التقييم إلى أن الانقسامات التي ظهرت في قضية «إسرائيل» لا تقتصر على مجالات سياسية محددة فحسب، بل تشير إلى مشكلة أوسع نطاقًا تتعلق بقدرة الاتحاد على صياغة سياسة خارجية مشتركة.

باختصار، لا يمكن تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر على أنها موقف متجانس. فخلال هذه الفترة، جرى الحفاظ على مناهج مشتركة في بعض المجالات، بينما ظهرت خلافات واضحة في مجالات أخرى. ولهذا السبب، ستتناول بقية هذه الدراسة مسألة الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، والعلاقات التجارية مع «إسرائيل»، والتعاون في صناعة الدفاع، والمساعدات الإنسانية الموجهة إلى فلسطين وآليات القانون الدولي، وذلك تحت عناوين منفصلة، مع تحليل أوجه التشابه والاختلاف التي ظهرت بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

نموذج الحلّ القائم على دولتين والاعتراف بدولة فلسطين

في هذا الصدد، كان منظور الحل القائم على دولتين من أكثر القضايا التي تحقق التوصل إلى توافق واسع النطاق بشأنها داخل الاتحاد الأوروبي على مدى سنوات طويلة. وقد عدّ الاتحاد الأوروبي حل الدولتين، بحيث يعيش فيهما سكان «إسرائيل» وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، النموذج الأنسب لحل الصراع في الشرق الأوسط. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات كبيرة في الآراء بين الدول الأعضاء حول: متى سيتحقق الاعتراف بدولة فلسطين؟ وبأيّ شروط؟ لذلك، كانت مسألة الاعتراف بفلسطين أحد المجالات التي تمكن فيها الاتحاد الأوروبي من تطوير خطاب مشترك بشأن قضية «إسرائيل»، لكنه واجه صعوبة في تحويل هذا الخطاب إلى خطوات دبلوماسية ملموسة.

تباينت مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه فلسطين عبر التاريخ؛ إذ اعترفت بلغاريا، وإدارة قبرص الجنوبية، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا بفلسطين حتى قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.[18] أما السويد، فقد أصبحت أول دولة في أوروبا

الغربية تتخذ هذه الخطوة خلال فترة عضويتها في الاتحاد الأوروبي، حيث اعترفت بدولة فلسطين في عام 2014. ولذلك، تركزت المناقشات التي دارت بعد 7 أكتوبر بشكل أكبر على الدول التي لم تعترف بفلسطين بعد. وفي هذا الإطار، قررت أيرلندا وإسبانيا وسلوفينيا الاعتراف في عام 2024؛ بينما قررت فرنسا ولوكسمبورغ ومالطا والبرتغال ذلك في عام 2025.[19] وقد اتُّخِذت هذه القرارات في فترة تزايدت فيها الانتقادات الموجهة إلى العمليات التي تشنها «إسرائيل» في غزة، وتجددت فيها المناقشات حول حل الدولتين. وقد دافعت هذه الدول عن أن الاعتراف بفلسطين سيسهم في عملية السلام، ويعزّز منظور حل الدولتين. من ناحية أخرى، عارضت ألمانيا والمجر الاعتراف بفلسطين في ظل الظروف الحالية، وادعتا أن مثل هذه الخطوة قد تضر بعملية التفاوض. وقد أظهر هذا الوضع أنه على الرغم من وجود توافق عام داخل الاتحاد الأوروبي بشأن حل الدولتين، إلا أن الخلافات الجوهرية حول الأساليب التي يجب اتباعها للوصول إلى هذا الهدف لا تزال قائمة.

أما الحكومة البلجيكية، فقد أعلنت في سبتمبر 2025 أنها تنظر بإيجابية من حيث المبدأ إلى الاعتراف بدولة فلسطين، لكنها ربطت هذه الخطوة بشروط محددة، مثل إنهاء دور حماس في إدارة غزة، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين.[20] ويُظهر هذا الوضع أنه لا يوجد داخل الاتحاد الأوروبي انقسام ثنائي بين من يعترفون بفلسطين ومن لا يعترفون بها فحسب، بل إن بعض الدول الأعضاء تتبنى نهج الاعتراف المشروط.

أدت التطورات التي شهدتها مسألة الاعتراف بفلسطين في عامي 2024 و2025 إلى إعادة مناقشة الآراء التي ترى أن الولايات المتحدة تؤدّي دورًا حاسمًا في قرارات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؛ إذ اتُّخِذت قرارات الاعتراف على الرغم من رد الفعل الشديد من جانب الولايات المتحدة و«إسرائيل». ويُظهر هذا الوضع أن الاختلافات التي ظهرت في القضية الإسرائيلية لا يمكن تفسيرها بتأثير الولايات المتحدة وحده. بل على العكس، فإن جزءًا كبيرًا من هذه الاختلافات ينبع من التجارب التاريخية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأولويات سياستها الخارجية، وتصوراتها الأمنية.

من ناحية أخرى، أعاد البرلمان الأوروبي، في قرار اعتمده في ديسمبر 2024، دعمه للاعتراف بدولة فلسطين، وأكّد التزامه بمنظور الحلّ القائم على دولتين. وقد دعا

البرلمان، في القرار الذي اعتمده بأغلبية 305 أصوات مقابل 151 صوتًا معارضًا و122 صوتًا ممتنعًا- إلى الاعتراف بدولة فلسطين. ورغم أن هذا التصويت غير ملزم، إلا أنه يجمل دلالة سياسية مهمّة في البرلمان الأوروبي.[21]

الجدول 1: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعترف بدولة فلسطين والتي لا تعترف بها[22]

الدول المعترفة بدولة فلسطين	الدول غير المعترفة بدولة فلسطين
- بلغاريا (1988)	- ألمانيا
- التشيك (1988)	- النمسا
- فرنسا (2025)	- بلجيكا
- جمهورية قبرص (1988)	- الدنمارك
- أيرلندا (2024)	- إستونيا
- إسبانيا (2024)	- فنلندا
- السويد (2014)	- كرواتيا
- لوكسمبورغ (2025)	- هولندا
- المجر (1988)	- إيطاليا
- مالطا (2025)	- لاتفيا
- بولندا (1988)	- ليتوانيا
- البرتغال (2025)	- اليونان
- رومانيا (1988)	
- سلوفاكيا (1988)	
- سلوفينيا (2024)	

العلاقات التجارية مع «إسرائيل»

على الرغم من ظهور خلافات كبيرة داخل الاتحاد الأوروبي بعد 7 أكتوبر بشأن العقوبات المفروضة على «إسرائيل»، والاعتراف بفلسطين، وآليات القانون الدولي، إلا أن العلاقات التجارية ظلت محفوظة إلى حد كبير. وكما يتضح من الجدول2، بلغ إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» 41.8 مليار يورو في عام 2023، و42.9 مليار يورو في عام 2024، وفي عام 2025 بلغ 43.3 مليار يورو. وفي الفترة نفسها، شهدت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى «إسرائيل» ارتفاعًا، بينما ظلت الواردات من «إسرائيل» مستقرة. وفي هذا السياق، في عام 2025 كان الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لـ«إسرائيل»، وشكّل حوالي ثلث إجمالي التجارة العالمية لـ«إسرائيل» في السلع. وجاءت 33,1 % من إجمالي واردات «إسرائيل» من دول الاتحاد الأوروبي، بينما توجهت 29,4 % من صادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.[23]

يُظهر حجم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» أن الترابط الاقتصادي المتبادل استمرّ حتى بعد الحرب. وعند دراسة أسواق تصدير «إسرائيل» في عام 2025، يتبين أن 9 من أكبر 25 شريكًا تجاريًّا لها من دول الاتحاد الأوروبي. وتأتي ألمانيا، وهولندا، وأيرلندا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبولندا، وجمهورية قبرص اليونانية من بين أهم أسواق تصدير «إسرائيل».[24] ويُظهر هذا الجدول أن العلاقات الاقتصادية لا تزال قائمة على الرغم من تزايد الانتقادات السياسية والدبلوماسية الموجهة إلى «إسرائيل». وبعبارة أخرى، في حين ظهرت اختلافات واضحة في المواقف بشأن الاعتراف بفلسطين، أو تصدير الأسلحة أو آليات القانون الدولي، لم تشهد العلاقات التجارية تغييرًا سياسيًّا بالحجم نفسه.

ومع ذلك، لم يكن موضوع العلاقات التجارية مجالاً خاليًا تمامًا من الجدل داخل الاتحاد الأوروبي. فقد دعت بعض الدول الأعضاء، خاصة في أعقاب التطورات التي شهدتها غزة، إلى طرح فرض عقوبات اقتصادية وقيود تجارية على «إسرائيل». وفي هذا السياق، بادرت كل من إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا في أبريل 2026 بمبادرة لتعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، مستشهدة بأنشطة «إسرائيل» في غزة والضفة

الغربية ولبنان. لكن مجموعة من الدول الأعضاء، من بينها ألمانيا وإيطاليا، عارضت ذلك.[25] كما لم تلق الدعوات الداعية إلى إنهاء التجارة التفضيلية مع «إسرائيل» استجابة كافية.

تُظهر هذه التطورات عدم وجود إرادة مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات الاقتصادية والعلاقات التجارية مع «إسرائيل». والأهم من ذلك، أن الصورة التي تظهر في المجال التجاري تبرز التوتر بين الخطاب المعياري والمصالح الاقتصادية في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل». إن استمرار العلاقات التجارية في فترة تتزايد فيها الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي وحماية المدنيين، يظهر أن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لا تزال تحظى بالأولوية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، فإن التجارة، تلفت الانتباه من حيث أنها تحدد حدود الانقسامات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في قضية «إسرائيل»، وتُظهر مدى تجسيد الخطاب المعياري للسياسة الخارجية في الممارسة العملية.

الجدول 2: التجارة بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» بين عامَي 2021 و2025 (بملايين اليورو) [26]

السنة	صادرات الاتحاد الأوروبي	واردات الاتحاد الأوروبي	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي	الحجم الإجمالي
2021	24.266	12.639	11.627	36.905
2022	29.268	17.482	11.786	46.751
2023	25.629	16.125	9.504	41.754
2024	26.984	15.963	11.021	42.947
2025	28.039	15.277	12.763	43.316

علاقات صناعة الدفاع مع «إسرائيل»

إن أحد المجالات التي ظهرت فيها خلافات الرأي الأكثر وضوحًا داخل الاتحاد الأوروبي بعد 7 أكتوبر هو العلاقات مع «إسرائيل» في مجال الصناعة الدفاعية. لم تتمكن الدول الأعضاء من تطوير سياسة مشتركة في هذا الشأن، وتصرفت وفقًا لمواقفها السياسية الخاصة. عند دراسة الجدول3، يتضح أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتبنَّ موقفًا مشتركًا بشأن العلاقات مع «إسرائيل» في مجال الصناعة الدفاعية. وتأتي ألمانيا في مقدمة الدول التي تدافع عن استمرار التعاون الدفاعي مع «إسرائيل». وقد عدّت ألمانيا أمن «إسرائيل» جزءًا من مصلحة الدولة، وأعلنت أن دعمها الدفاعي لـ«إسرائيل» يمثّل مسؤولية إستراتيجية. وبالفعل، أعلن المستشار أولاف شولتز أن أمن «إسرائيل» مرتبط بوجود ألمانيا، مؤكدًا أن بلاده ستواصل دعمها لـ«إسرائيل». كما اتخذت التشيك والمجر موقفًا مؤيدًا لاستمرار التعاون الدفاعي، مبرزين مخاوف «إسرائيل» الأمنية.[27]

في المقابل، دعا رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إلى وقف مبيعات الأسلحة لـ«إسرائيل».[28] ودافع رئيس الوزراء الأيرلندي سيمون هاريس عن تعليق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل»، التي جرى توقيعها في عام 1995، ودعا دول أوروبا إلى اتخاذ خطوات أكثر حزمًا على أساس القانون الدولي.[29] وحظرت سلوفينيا تصدير الأسلحة إلى «إسرائيل» واستيرادها وعبورها عبر أراضيها. أما في هولندا فقد نوقشت هذه المسألة لا على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى القانوني أيضًا. واستند قرار محكمة الاستئناف الهولندية بوقف نقل قطع غيار طائرات F-35 إلى «إسرائيل» إلى تقييم مفاده أن هذه المعدات تنطوي على خطر استخدامها في انتهاكات القانون الإنساني الدولي في غزة.[30] وأشار قرار المحكمة إلى الالتزامات التي تعهدت بها هولندا بموجب وثيقة الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي عام 2008 ومعاهدة تجارة الأسلحة عام 2014.

وبشكل عام، يُلاحَظ أن الخلافات في مجال الدفاع تنعكس بشكل مباشر على السياسات المطبقة، على عكس الاختلافات في الرأي التي تظهر في مجالات مثل الاعتراف بفلسطين أو العلاقات التجارية. ففي حين تواصل بعض الدول الأعضاء

تعاونها الدفاعي الحالي مع «إسرائيل»، قامت دول أخرى بتقييد تصدير الأسلحة أو تعليقه أو إيقافه تمامًا. ومن هذا المنطلق، أصبحت العلاقات في مجال الصناعة الدفاعية أحد المجالات التي أسفرت عن النتائج الأكثر وضوحًا لاختلافات الآراء داخل الاتحاد الأوروبي بشأن قضية «إسرائيل».

الجدول 3: التطورات الرئيسة التي حدثت في التعاون العسكري بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل» بعد 7 أكتوبر[31]

التاريخ	الجهة	التعاون العسكري
نوفمبر 2023	ألمانيا	أعلنت ألمانيا عن زيادة صادراتها العسكرية بمبلغ يقارب 303 ملايين يورو، وأُعلِن أن هذا الرقم قد ارتفع بنحو عشرة أضعاف مقارنة بالعام السابق.
فبراير 2024	هولندا	قضت محكمة الاستئناف في لاهاي بوقف نقل قطع غيار تُستخدَم في طائرات F-35 إلى «إسرائيل».
مارس 2024	إيطاليا	علّقت إيطاليا صادرات السلاح الجديدة إلى «إسرائيل»، لكنها أعلنت أن عمليات التسليم في إطار العقود الحالية مستمرة.
مايو 2024	إسبانيا	رفضت السماح لسفينة تحمل أسلحة إلى «إسرائيل» بدخول ميناء كارتاخينا، وأعلنت أنه لن يُسمَح للسفن التي تحمل أسلحة إلى «إسرائيل» بدخول الموانئ الإسبانية.
سبتمبر 2024	ألمانيا	أوقفت ألمانيا عملية الموافقة على تصاريح جديدة لتصدير أسلحة حربية إلى «إسرائيل».

التاريخ	الجهة	التعاون العسكري
يوليو 2025	سلوفينيا	حظرت سلوفينيا تصدير الأسلحة إلى «إسرائيل» واستيرادها وعبورها.
أغسطس 2025	ألمانيا	أوقفت ألمانيا تصدير الأسلحة التي يمكن استخدامها في غزة إلى «إسرائيل» عقب قرار بتكثيف عملياتها في غزة.
نوفمبر 2025	ألمانيا	ألغت ألمانيا بعض قيود تصدير الأسلحة التي فرضتها في أغسطس 2025.
يونيو 2026	فرنسا	لم تسمح فرنسا لـ«إسرائيل» بإقامة جناح وطني وإرسال ممثل حكومي إلى معرض «يوروساتوري» للدفاع الذي سيُقام في باريس.

المساعدات الإنسانية الموجهة إلى فلسطين

من المجالات التي ظلت فيها الخلافات في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» بعد 7 أكتوبر، محدودة نسبيًّا- المساعدات الإنسانية الموجهة إلى فلسطين. عند دراسة الجدول4، يتضح أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أعلنت عن حزم مساعدات متنوعة في فترات مختلفة بهدف التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. وفي هذا الإطار، زادت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من دعمها المالي للمنطقة بعد اندلاع الحرب، وبدأت في تنفيذ برامج مساعدات إنسانية متنوعة. وأعلن طائفة من الدول الأعضاء، في فترات مختلفة، عن برامج مساعدات إضافية موجهة إلى فلسطين، وأسهمت في تلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة. كما قدم الاتحاد الأوروبي، بصفته المؤسسية، المساعدة للشعب الفلسطيني من خلال حزمة دعم مالي طارئ بقيمة 400 مليون يورو وبرنامج دعم بقيمة 1.6 مليار يورو. ويُظهر هذا أنه تم

الحفاظ على نهج مشترك فيما يتعلق بالدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، على الرغم من الانقسامات السياسية في قضية «إسرائيل».

ومع ذلك، جرى توزيع جزء كبير من المساعدات عبر مؤسسات دولية مختلفة، مثل وكالة لأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الشرق الأدنى، بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى. وقد دفعت الاشتباكات المستمرة في غزة، والقيود التي تفرضها «إسرائيل» على الوصول إلى المنطقة، وتنفيذ أنشطة المساعدة إلى حد كبير عبر آليات دولية- الدول الأوروبية إلى اتباع نهج مماثل.

من ناحية أخرى، كشفت المساعدات الإنسانية عن بعض التناقضات التي ظهرت في سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه «إسرائيل». ففي حين زادت بعض الدول الأعضاء من مساعداتها الإنسانية الموجهة إلى غزة، واصلت في الوقت نفسه تقديم الدعم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري لـ«إسرائيل». فعلى سبيل المثال، أعاد استمرار ألمانيا في تنفيذ برامج المساعدات الإنسانية الموجهة إلى غزة من جهة، ومواصلة تقديم الدعم السياسي والعسكري لـ«إسرائيل» من جهة أخرى، إلى الواجهة التوتر بين الخطاب الإنساني وتفضيلات السياسة الخارجية. ولهذا السبب، فإن المساعدات الإنسانية، رغم إسهامها في التخفيف من آثار الكارثة الإنسانية التي تشهدها غزة، لم تقضِ على التناقضات التي ظهرت في السياسات العامة للدول الأوروبية تجاه قضية «إسرائيل». ومع ذلك، فإن المساعدات الإنسانية، ساعدت الاتحاد الأوروبي على العمل بشكل مشترك في بعض المجالات، كما أنها تشكل مثالاً لافتًا للنظر من حيث أنها تظهر أن الانقسامات الملحوظة في السياسة العامة تجاه قضية «إسرائيل» لا تنعكس بنفس الدرجة في كل مجال سياسي.

الجدول 4: بعض المساعدات التي قدّمها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى فلسطين بعد 7 أكتوبر[32]

التاريخ	الجهة	المساعدة المقدمة
أكتوبر 2023	هولندا	مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 10 ملايين يورو لقطاع غزة.
أكتوبر 2023	أيرلندا	10 ملايين يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إضافةً إلى 13 مليون يورو مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني.
أكتوبر 2023	ألمانيا	50 مليون يورو، مساعدات إنسانية لغزة والفلسطينيين.
نوفمبر 2023	البرتغال	10 ملايين يورو، مساعدات إنسانية لقطاع غزة.
ديسمبر 2023	الاتحاد الأوروبي	حزمة دعم مالي لفلسطين بقيمة 118.4 مليون يورو.
مارس 2024	البرتغال	التعهد بتقديم إسهام إضافي قدره 10 ملايين يورو للأونروا.
مارس 2024	الدنمارك	تخصيص 105 ملايين كرونة دنماركية (DKK) لتمويل مساعدات عاجلة للفلسطينيين عبر الأونروا.
مارس 2024	الاتحاد الأوروبي	تخصيص 237 مليون يورو للمساعدات الإنسانية لغزة والضفة الغربية.
أبريل 2024	بولندا	أوقفت إسهامها البالغ مليوني دولار للمنظمات غير الحكومية العاملة في غزة.

التاريخ	الجهة	المساعدة المقدمة
أبريل 2024	بلجيكا	تخصيص 27.5 مليون يورو لتمويل أنشطة الأونروا خلال الفترة 2024 – 2026.
مايو 2024	بلجيكا	تقديم 4 ملايين يورو إضافية للمساعدات الإنسانية الموجهة لفلسطين.
يوليو 2024	الاتحاد الأوروبي	التوصل إلى اتفاق بشأن حزمة دعم مالي لفلسطين بقيمة 400 مليون يورو.
سبتمبر 2024	فرنسا	تخصيص 200 مليون يورو لدعم الجهود الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين.
ديسمبر 2024	السويد	حزمة مساعدات إنسانية لغزة بقيمة 800 مليون كرونة سويدية (SEK).
يناير 2025	الاتحاد الأوروبي	تقديم حزمة مساعدات إنسانية جديدة لغزة بقيمة 120 مليون يورو.
فبراير 2025	أيرلندا	قدمت دعمًا إضافيًا للأونروا بقيمة 20 مليون يورو.
مارس 2025	السويد	تخصيص 300 مليون كرونة سويدية (SEK) للمساعدات الإنسانية لغزة عبر منظمات الأمم المتحدة.
أبريل 2025	الاتحاد الأوروبي	تقديم حزمة دعم بقيمة 1.6 مليار يورو لفلسطين.
مايو 2025	الاتحاد الأوروبي	تخصيص 50 مليون يورو للمساعدات الإنسانية لغزة.

التاريخ	الجهة	المساعدة المقدمة
أغسطس 2025	فرنسا	تقديم مساعدات لغزة بقيمة 40 طنًّا من المواد الإغاثية.
أغسطس 2025	إسبانيا	تقديم مساعدات لغزة بقيمة 12 طنّا من المواد الإغاثية.
أغسطس 2025	سلوفينيا	تقديم مساعدات إنسانية لغزة بقيمة 200 طن من المواد الإغاثية.
سبتمبر 2025	الاتحاد الأوروبي	تخصيص 50 مليون يورو إضافية للمساعدات الإنسانية لفلسطين.
سبتمبر 2025	بنك الاستثمار الأوروبي	الموافقة على تخصيص ما يصل إلى 400 مليون يورو لدعم القطاع الخاص الفلسطيني.
أكتوبر 2025	ألمانيا	تقديم 29 مليون يورو للمساعدات الإنسانية الموجهة لغزة.
نوفمبر 2025	إسبانيا	تخصيص 50 مليون يورو لدعم مؤسسات الإدارة الفلسطينية وتعزيز قدراتها.
نوفمبر 2025	فرنسا	التعهد بتقديم 100 مليون يورو لدعم الأنشطة الإنسانية في غزة.
فبراير 2026	فرنسا	تقديم مساعدات إغاثية لغزة بقيمة 80 طنًّا من المواد الإنسانية.
مارس 2026	الاتحاد الأوروبي	تخصيص 124 مليون يورو للمساعدات الإنسانية الإضافية للفلسطينيين.

المقاربات تجاه آليات القانون الدولي

كانت المقاربات تجاه آليات القانون الدولي من أكثر القضايا التي أثارت خلافات داخل الاتحاد الأوروبي بعد 7 أكتوبر. في أعقاب التطورات التي شهدتها غزة، اتّخذت محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية قرارات نقلت قضية «إسرائيل» إلى ما وراء النقاش السياسي والدبلوماسي لتصبح موضوعًا في مجال القانون الدولي. وقد كشف عدم تمكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من تبني موقف مشترك تجاه هذه القرارات، أن الانقسامات في قضية «إسرائيل» لا تنبع من خيارات السياسة الخارجية فقط، بل من المقاربات المختلفة لتفسير القانون الدولي أيضًا.

في يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية، في إطار الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا ضد «إسرائيل» بأن تلتزم «إسرائيل» بالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وأن تسهل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي نوفمبر 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارًا بالقبض على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لم يتبلور نهج مشترك داخل الاتحاد الأوروبي عقب قرار المحكمة الجنائية الدولية بالقبض على نتنياهو وغالانت. في حين شددت دول أعضاء مثل إسبانيا وأيرلندا على ضرورة الامتثال لقرارات المحكمة، عارضت ألمانيا والمجر القرار. وبالفعل، أعلنت حكومة المجر، التي استضافت نتنياهو في بودابست في أبريل 2025، أنها لن تنفذ قرار المحكمة الجنائية الدولية.[33] ويُظهر هذا الوضع أن النقاشات المتعلقة بآليات القانون الدولي لا تقتصر على البعد القانوني فحسب، بل لها بعد سياسي أيضًا.

وقد ظهر انقسام مماثل في إجراءات محكمة العدل الدولية؛ إذ تدخلت ألمانيا في الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا ضد «إسرائيل» أمام محكمة العدل الدولية، ورفضت تهم الإبادة الجماعية الموجهة إلى «إسرائيل».[34] وفي المقابل، أصدرت إسبانيا وأيرلندا وبلجيكا تصريحات أكثر انتقادًا بشأن ضرورة تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية وامتثال «إسرائيل» لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وهكذا، لم تظهر خلافات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن السياسات الموجهة نحو «إسرائيل» فحسب، بل ظهرت أيضًا

مقاربات مختلفة بشأن كيفية تفسير آليات القانون الدولي وتطبيقها. ومن هذا المنطلق، شكلت المقاربات تجاه قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية أحد المجالات التي جرى فيها اختبار قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية مشتركة، فضلاً عن قدرته على تطوير موقف معياري مشترك.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» في سياق السياسة الخارجية العامة بعد 7 أكتوبر 2023. وتشير النتائج إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في تطوير سياسة مشتركة ومتسقة بشأن قضية «إسرائيل»؛ إذ ظهرت خلافات واضحة في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، والعقوبات المفروضة على «إسرائيل»، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، والمواقف المتعلقة بآليات القانون الدولي. في المقابل، تشكَّلَ توافق أوسع في بعض المجالات مثل منظور الحل القائم على دولتين والمساعدات الإنسانية المقدمة إلى فلسطين. أما في مجال العلاقات التجارية، فلم تشهد أي تغيير كبير، وظل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لـ«إسرائيل». ويشير هذا الوضع إلى أن قضية «إسرائيل» تمثل مجال أزمة معقدة تبرز فيه أولويات مختلفة في مجالات سياسية متنوعة داخل الاتحاد الأوروبي.

كما يوضح هذا البحث أن الانقسامات في قضية «إسرائيل» لا تنبع فقط من تفضيلات وطنية مختلفة. فهذه الانقسامات ترتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا بالطبيعة الحكومية الدولية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والقيود الهيكلية التي تخلقها آليات صنع القرار. إن بقاء سلطة اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية والأمن إلى حد كبير في أيدي الدول الأعضاء، وسريان مبدأ الإجماع في العديد من القضايا، كل ذلك يُصَعِّب على الاتحاد الأوروبي تطوير سياسة مشتركة وسريعة في مواجهة الأزمات الدولية. ولهذا السبب، تبرز قضية «إسرائيل» بوصفها مجالاً تُختبَر فيه قدرة الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى موقف سياسي مشترك، أكثر من كونه يعكس قصور أدوات السياسة الخارجية للاتحاد.

كما تسلط النتائج الضوء على التوتر بين ادعاءات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المعيارية وممارساته الفعلية. وقد ركز الاتحاد الأوروبي بقوة على قيم

مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي، فاعتمد حزم عقوبات شاملة مستندًا إلى هذه المبادئ في أعقاب هجمات روسيا على أوكرانيا، وتمكن من التحرك حول موقف سياسي مشترك. في المقابل، لم يتبنَّ الاتحاد الأوروبي سياسة مشتركة وحازمة بالمستوى نفسه في مواجهة التطورات في غزة؛ إذ أظهرت المناقشات حول الاعتراف بفلسطين، والعقوبات المفروضة على «إسرائيل»، وتصدير الأسلحة، والمناقشات المتعلقة بآليات القانون الدولي– أن الدول الأعضاء لديها أولويات مختلفة وفهم مختلف للسياسة الخارجية. وهذا الوضع، يعزّز الجدل حول استخدام الاتحاد الأوروبي للمبادئ المعيارية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي بشكل انتقائي في ممارسات السياسة الخارجية.

وأخيرًا، أظهرت الدراسة أن أداء سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية «إسرائيل» لا يمكن تفسيره من خلال العلاقات مع الولايات المتحدة فقط. ورغم أهمية تأثير الولايات المتحدة والدعم الذي تقدمه إلى «إسرائيل»، فإن نتائج البحث تفيد بأن المشكلة الأساسية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي هي عدم القدرة على تشكيل موقف سياسي مشترك ومتسق داخل الاتحاد. وقد كشفت الخلافات في الآراء التي ظهرت بشأن الاعتراف بفلسطين، والعقوبات المفروضة على «إسرائيل»، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وآليات القانون الدولي– عن اختلاف الدول الأعضاء في تجاربها التاريخية وتصوراتها الأمنية وأولوياتها في السياسة الخارجية. ومن ثَمّ فإن قضية «إسرائيل» تُعَدّ حالة مهمّة لا تختبر سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط فقط، بل تختبر قدرته على صياغة سياسة خارجية مشتركة أيضًا. ومن هذا المنطلق، فإن التطورات التي حدثت بعد 7 أكتوبر لم تخلق مشكلات جديدة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بل جعلت القيود الهيكلية والانقسامات السياسية الموجودة منذ فترة طويلة أكثر وضوحًا.

الهوامش والمراجع:

1. In this study, the term “Israel issue” is deliberately preferred over the more commonly used term “Palestinian issue” in the literature in order to emphasize the political dynamics that have been decisive in the emergence and continuation of the conflict. Furthermore, a report published in September 2025 by the United Nations Human Rights Council's Commission of Inquiry concluded that Israel had committed genocide in the Gaza Strip. For this reason, this study adopts the Commission’s characterization of Israel’s policies in Gaza following October 7, 2023. See: UN Human Rights Council. (16.09.2025). Commission of Inquiry, A/HRC/60/CRP.3. https://www.un.org/unispal/document/commission-of-inquiry-report-genocide-in-gaza-a-hrc-60-crp-3/.
2. TRT Haber. (13.05.2021). Borrell: AB’nin İsrail-Filistin meselesini çözme kapasitesi yok. https://www.trthaber.com/haber/dunya/borrell-abnin-israil-filistin-meselesini-cozme-kapasitesi-yok-580703.html
3. Yarış, Z. & Acar, N. (2024). The evolution of the EU policies towards Israeli-Palestine conflict: The interplay of regional and international parameters. İmgelem, 15, 435-449; Boyraz, H. M. (2026). 2025’te Avrupa’nın Filistin politikası: Süreklilik mi, değişim mi? M. Rakipoğlu & H. Baycar (Ed.), Filistin Yıllığı 2025 (278-295). İstanbul: Kritik Yayınları.
4. Soler i Lecha, E. (2024). Cracks in EU foreign policy: Exposing divisions over Palestine and Israel amidst the Gaza war. IEMed Mediterranean Yearbook 2024, 120-127; Tzidkiyahu, M. & Bermant, A. (2024). Europe’s response to the war in Gaza: Capabilities and actorness. Strategic Assessment, 27 (4), 74-90.
5. Teke, Ş. (2024). AB ortak karar alma ilkesi: İsrail-Filistin çatışmasındaki fikir ayrılıkları (Analiz No. 29). DİPAM; Gümüş, B., & Bardakçı, M. (2025). The EU-ropean policy towards Israel’s war on Gaza: Actor-centred institutionalist explanation. Yönetim Bilimleri Dergisi, 23 (56), 785-813.
6. Smith, K. (2014). European Union Foreign Policy in a Changing World. Polity Press.
7. Wessel, R. (2016). Lex imperfecta: Law and integration in European foreign and security policy. European Papers, 1 (2), 439-468.

8. Koutrakos, P. (2017). The European Union's Common Foreign and Security Policy after the Treaty of Lisbon. Stockholm: Swedish Institute for European Policy Studies, No: 3.

9. Wessel, 2016.

10. Thomas, D. (2021). The Return of Intergovernmentalism? De-Europeanisation and EU Foreign Policy Decision-making. Journal of European Integration, 43 (5), 619-635.

11. DW. (22.05.2026). EU unblocks €90 billion loan to Ukraine. https://www.dw.com/en/eu-unblocks-90-billion-loan-to-ukraine/a-76895753

12. European Parliament. (19.10.2023). The despicable terrorist attacks by Hamas against Israel, Israel's right to defend itself in line with humanitarian and international law and the humanitarian situation in Gaza. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2023-0373_EN.html; European Council. (27.10.2023). European Council conclusions, 26 and 27 October 2023. https://www.consilium.europa.eu/media/67627/20241027-european-council-conclusions.pdf; European Commission. (13.10.2023). Statement by President von der Leyen with President Metsola and Israeli President Herzog. https://enlargement.ec.europa.eu/news/statement-president-von-der-leyen-president-metsola-and-israeli-president-herzog-2023-10-13_en

13. Bundesregierung. (08.12.2025). Germany stands by Israel's side in deep friendship. https://www.bundesregierung.de/breg-en/federal-government/support-israel-2228294

14. European Commission, 2023.

15. EEAS. (15.11.2024). War in Gaza: we cannot continue with business as usual. https://www.eeas.europa.eu/eeas/war-gaza-we-cannot-continue-business-usual_en

16. Kemal İnat. (2024). AB'nin Gazze Soykırımı Politikası: Josep Borrell ve Ursula von der Leyen Üzerinden Bir Okuma. Kriter Dergisi, 8 (88).

17. European External Action Service. (14.05.2024). United States: Speech by High Representative/Vice-President Josep Borrell at the Hoover Institution. https://www.eeas.europa.eu/eeas/united-states-speech-high-representativevice-president-josep-borrell-hoover-institution-stanford-san_en

18. Euronews. (28.07.2025). Which EU countries recognise Palestine amid France's decision? https://www.euronews.com/my-europe/2025/07/28/which-eu-countries-recognise-palestine-amid-frances-decision

19. UNRIC. (22.09.2025). Recognition of Palestine: A Long History. https://unric.org/en/recognition-of-palestine-a-long-history/

20. Belgian Federal Government. (02.09.2025). Palestinian Sovereignty. https://diplomatie.belgium.be/sites/default/files/2025-09/20250902_KERN_Palestinian_sovereignty.pdf

21. European Parliament. (11.09.2025). Gaza at breaking point: EU action to combat famine, the urgent need to release hostages and move towards a two-state solution. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-10-2025-0199_EN.html

22. World Population Review. (2026). Countries that Recognize Palestine 2026. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/countries-that-recognize-palestine

23. European Commission. (20.05.2026). EU, Trade in Goods with Israel. https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_israel_en.pdf

24. World's Top Exports. (2026). Israel's Top Trading Partners 2025. https://www.worldstopexports.com/israels-top-trading-partners/

25. Al Jazeera. (21.04.2026). Germany and Italy block bid to suspend EU-Israel trade pact. https://www.aljazeera.com/news/2026/4/21/spain-slovenia-ireland-push-eu-to-debate-israel-pact-suspension

26. European Commission, 2026.

27. Bundesregierung. (12.10.2023). Policy statement by Olaf Scholz. https://www.bundesregierung.de/breg-en/service/archive/policy-statement-by-olaf-scholz-2230254

28. Arab News. (11.10.2024). Spain's PM Sanchez urges international community to stop selling weapons to Israel. https://www.arabnews.com/node/2574855/middle-east

29. Department of Foreign Affairs of Ireland. (21.05.2025). Statement by Tánaiste and Minister for Foreign Affairs, Simon Harris, on Gaza. https://www.gov.ie/en/department-of-foreign-affairs/speeches/statement-by-t%C3%A1naiste-and-minister-for-foreign-affairs-simon-harris-on-gaza-d%C3%A1il-%C3%A9ireann-21-may-2025/

30. De Rechtspraak. (12.02.2024). ECLI:NL:GHDHA:2024:191. https://uitspraken.rechtspraak.nl/details?id=ECLI:NL:GHDHA:2024:191

31. TRT World. (08.11.2023). German arms exports to Israel rise tenfold after Tel Aviv's war on Gaza. https://www.trtworld.com/article/15739861; Reuters. (15.03.2024). Italy arms exports to Israel continued despite block, minister says. https://www.reuters.com/world/europe/italy-arms-exports-israel-continued-despite-block-minister-says-2024-03-14/; The Guardian. (16.05.2024). Spain denies port of call to ship carrying arms to Israel. https://www.theguardian.com/world/article/2024/may/16/spain-denies-port-of-call-to-ship-carrying-arms-to-israel; De Rechtspraak. (2024); Euronews. (18.09.2024). Almanya'nın İsrail'in savaşta kullandığı silahların ihracat izinlerini askıya aldığı iddia edildi. https://tr.euronews.com/2024/09/18/almanya-israilin-savasta-kullandigi-silahlarin-ihracatini-askiya-aldi; Politico. (01.08.2025). Slovenia becomes first EU country to ban all weapons trade with Israel. https://www.politico.eu/article/slovenia-bans-weapons-sales-israel-eu-palestine-gaza-humanitarian-crisis/; Anadolu Ajansı. (17.11.2025). Almanya İsrail'e yönelik silah ihracatı kısıtlamalarını kaldırıyor. https://www.aa.com.tr/tr/dunya/almanya-israil-e-yonelik-silah-ihracati-kisitlamalarini-kaldiriyor/3745847; France24. (01.06.2026). France bans Israeli offensive weapons from major defence show. https://www.france24.com/en/middle-east/20260601-france-bans-israeli-offensive-weapons-from-major-defence-show.

32. Government of the Netherlands. (17.10.2023). Netherlands pledges additional €10 million for humanitarian aid to Gaza. https://www.government.nl/latest/news/2023/10/17/netherlands-pledges-additional-10-million-euro-for-humanitarian-aid-to-gaza; Department of Foreign Affairs of Ireland. (18.10.2023). Ireland to provide additional €13 million in humanitarian support for Palestine. https://www.ireland.ie/en/irish-aid/news-and-publications/latest-news/news-archive/ireland-to-provide-additional-13m-in-humanitarian-support-for-palestine/; DW. (19.10.2023). Almanya'dan Gazze'ye 50 milyon euroluk acil yardım. https://www.dw.com/tr/almanyadan-gazzeye-50-milyon-euroluk-acil-yard%C4%B1m/a-67155344; Government of Portugal. (09.11.2023). Portugal contributes with €10 million in humanitarian aid for Gaza. https://portugal.gov.pt/en/gc23/communication/news/portugal-contributes-with-10m-in-humanitarian-aid-for-gaza; European Commission. (22.12.2023). European Commission provides over €118 million to the Palestinian Authority. https://enlargement.ec.europa.eu/news/european-commission-provides-over-eu118-million-palestinian-authority-2023-12-22_en; ReliefWeb. (14.03.2024). Denmark disburses planned contribution to UNRWA. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/denmark-disburses-planned-contribution-unrwa; Reuters. (21.03.2024). Portugal pledges €10 million to UNRWA. https://www.

reuters.com/world/portugal-pledges-10-mln-euros-aid-unrwa-2024-03-21/; UNRWA. (19.04.2024). Belgium signs new EUR 27.5M agreement with UNRWA. https://www.unrwa.org/newsroom/news-releases/belgium-signs-new-eur-275m-agreement-unrwa; Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Poland. (24.04.2024). Poland makes two contributions of USD 2 million in total for UN agencies operating in Gaza. https://www.gov.pl/web/un/poland-makes-two-contributions-of-usd-2-million-in-total-for-un-agencies-operating-in-gaza-as-humanitarian-situation-of-local-civilians-becomes-dramatic; Belga News Agency. (17.05.2024). Belgium allocates extra four million euros to Palestinian aid. https://www.belganewsagency.eu/belgium-allocates-extra-four-million-euros-to-palestinian-aid; European Commission. (19.07.2024). The European Commission and the Palestinian Authority agree on emergency financial support and the principles for a recovery and resilience programme. https://enlargement.ec.europa.eu/news/european-commission-and-palestinian-authority-agree-emergency-financial-support-and-principles-2024-07-19_en; Department of Foreign Affairs of Ireland. (07.02.2025). Tánaiste announces €20 million in support to UNRWA. https://www.gov.ie/en/department-of-foreign-affairs/press-releases/t%C3%A1naiste-announces-20-million-in-support-to-unrwa/; Government Offices of Sweden. (12.03.2025). Sweden provides SEK 300 million in humanitarian support to Gaza. https://www.government.se/press-releases/2025/03/sweden-provides-sek-300-million-in-humanitarian-support-to-gaza/; European Commission. (14.05.2025). Commission announces multiannual programme for Palestinian Recovery and Resilience worth up to €1.6 billion. https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/news/commission-announces-multiannual-programme-palestinian-recovery-and-resilience-worth-eu16-billion-2025-04-14_en; Le Monde. (04.08.2025). Aid airdrops in Gaza offer little relief given overwhelming need. https://www.lemonde.fr/en/international/article/2025/08/04/aid-airdrops-in-gaza-offer-little-relief-given-overwhelming-need_6744047_4.html; European Investment Bank. (24.09.2025). EIB and European Commission support Palestine's economic resilience with a €400 million facility for local businesses. https://www.eib.org/en/press/all/2025-346-eib-and-european-commission-support-palestine-s-economic-resilience-with-eur400-million-facility-for-local-businesses; Reuters. (10.10.2025). Merz says Germany to give 29 million euros in Gaza humanitarian aid. https://www.reuters.com/world/middle-east/merz-says-germany-give-29-million-euros-gaza-humanitarian-aid-2025-10-10/; Ministry of Foreign Affairs of Spain. (04.11.2025). Ministry of Foreign Affairs allocates 50 million euros to Palestinian governance in 2025. https://www.exteriores.gob.es/en/Comunicacion/

NotasPrensa/Paginas/2025_NOTAS_P/Exteriores-destina-50-millones-de-euros-a-la-gobernanza-de-Palestina-en-2025.aspx; Reuters. (11.11.2025). France announces €100 million humanitarian support for Gaza. https://www.reuters.com/world/middle-east/france-help-palestinians-draft-constitution-future-state-macron-says-2025-11-11/; Middle East Monitor. (24.02.2026). France delivers 80 tons of food aid to Gaza: Foreign minister. https://www.middleeastmonitor.com/20260224-france-delivers-80-tons-of-food-aid-to-gaza-foreign-minister/; Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères. (09.03.2026). French humanitarian action in the Palestinian Territories. https://www.diplomatie.gouv.fr/en/the-ministry-in-action/action-for-peace-and-respect-for-human-rights/emergency-humanitarian-action/french-humanitarian-action-in-the-palestinian-territories; European Commission. (2026). European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations: Pal estine. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/middle-east-and-northern-africa/palestine_en

33. CNN World. (04.04.2025). Hungary says it will pull out of ICC as Orban hosts Israel's Netanyahu – who is wanted by the court. https://edition.cnn.com/2025/04/03/world/hungary-withdraws-icc-intl

34. Middle East Monitor. (13.01.2024). Germany rejects genocide charges brought against Israel by South Africa. https://www.middleeastmonitor.com/20240113-germany-rejects-genocide-charges-brought-against-israel-by-south-africa/

SETA SECURITY RADAR

TÜRKİYE'S GEOPOLITICAL LANDSCAPE IN 2024

Read Online

setavakfi setadc setav setavakfi

www.setav.org/en • books@setav.org

SETA